بيان عام – منظمة العفو الدولية

التاريخ: 7 أبريل/نيسان 2021 رقم الوثيقة: MDE 18/3954/2021

لبنان: يجب أن يكون التحقيق في نتائج تقرير منظمة العفو الدولية حول تعذيب اللاجئين السوريين مستقلاً

في 23 مارس/آذار، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان: "كم تمنيت أن أموت"، لاجئون سوريون احتُجزوا تعسفياً بتهم تتعلق بالإرهاب وتعرضوا للتعذيب في لبنان"، يوثق كيف قامت قوات الأمن اللبنانية بتعذيب أو إساءة معاملة لاجئين سوريين محتجزين بتهم تتعلق بالإرهاب، وتعريضهم لمجموعة واسعة من انتهاكات الحق في المحاكمة العادلة. ومن بين القوى الأمنية التي تم تحديد مسؤوليتها في التقرير عن هذا التعذيب، جهازا مخابرات الجيش والأمن العام.

وفي 29 مارس/آذار، أعلن المدعي العام التمييزي اللبناني غسان عويدات عن إجراء تحقيق في النتائج التي توصل إليها تقرير منظمة العفو الدولية، بما في ذلك الاعتقال والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة للاجئين السوريين. وأحال التحقيق إلى نظام القضاء العسكري استناداً إلى القانون رقم 65 لعام 2017 المتعلق بالتعذيب.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات اللبنانية إلى إحالة التحقيق إلى القضاء المدني. فالتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة، هو من انتهاكات حقوق الإنسان التي لا ينبغي التحقيق فيها إلا من قبل نظام القضاء المدني. إن الحق في المحاكمة أمام محكمة مستقلة وحيادية، سيكون مهددًا في حالة قيام القضاء العسكري بالتحقيق مع شخص منتمي للمؤسسة العسكرية.

وتنص معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان اليوم على أن الولاية القضائية الجنائية للمحاكم العسكرية يجب أن تقتصر فقط على محاكمات أفراد قوات الأمن بسبب مخالفات الانضباط العسكري أو الشرطة، ويجب ألا تمتد، تحت أي ظرف من الظروف، لتشمل انتهاكات حقوق الإنسان، ولا جرائم القانون الدولي. وقد ذكر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي يتورط فيها أفراد من قوات الأمن ينبغي أن تُستبعد من المحاكم العسكرية.

وتتبع منظمة العفو الدولية منهجية صارمة في توثيقها، وتسعى للحصول على رد الحكومة كجزء من تلك المنهجية لإدراجه في منشوراتها. وقد استندت النتائج الواردة في هذا التقرير إلى 24 مقابلة أجريت مباشرة مع محتجزين سابقين وحاليين، وتم تأكيدها من خلال مراجعة الوثائق القانونية، ومقابلة المحامين اللبنانيين الذين ترافعوا عن مئات اللاجئين السوريين.

وفي 17 فبراير/شباط 2021، أرسلت منظمة العفو الدولية رسائل إلى وزراء الدفاع والعدل والداخلية في حكومة تصريف الأعمال، قبل إصدار التقرير، تعرض فيها النتائج وتطلب رداً مكتوباً، إلا أن المنظمة لم تتلق أي رد بشأن هذه النقاط لإدراجها في التقرير. كما أوضحت المنظمة في الرسائل، التي أرسلت في فبراير/شباط، أننا نرحب بفرصة مقابلة المسؤولين اللبنانيين لتبادل النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها لضمان إجراء التحقيق الكامل في الانتهاكات الموثقة في التقرير، وضمان الحق في إتاحة سبل الانتصاف.

انتهى